

التوقعات العالمية غير مؤكدة للغاية. تعكس هذه النظرة المعلومات المتاحة وقت نشرها. ومع توفر المزيد من المعلومات، سيتم مراجعة هذه التوقعات. ويجري عرضها الآن لمساعدة صانعي السياسات على التفكير من خلال النتائج المحتملة وتصميم استجابات سياسية بديلة.

تونس

الجدول 1

2019	عدد السكان (بالمليون)
11.7	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
38.7	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
3298	معدل الفقر الوطني ^أ
15.2	معدل الفقر وفقاً لحظ الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار)
3.2	مؤشر جيني ^أ
30.9	الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ^ب
115.6	العمر المتوقع عند الولادة، سنة ^ب
76.3	

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر والبيانات الرسمية. ملاحظات: (أ) أحدث قيمة (2015). (ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017).

تواجه الحكومة الجديدة وضعا اقتصاديا شديداً تتأثر بتدهور الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا وتقلب أسعار النفط. تعاني تونس من ارتفاع العجز المزدوج والديون، واحتياجات محدودة، وضعف النمو، وركود التشغيل، والارتفاع النسبي في التضخم. ستؤثر الجائحة المتفاقمة سلباً على السياحة والصادرات والطلب المحلي وبالتالي النمو والتشغيل وضعف الأسرة. وسيؤدي الانعكاس الحاد لديناميكيات أسعار النفط مؤخرًا إلى تفاقم الضغوط على حساب المعاملات الجارية وعلى المالية العامة.

أحدث التطورات

بعد ارتفاع النمو إلى 2.7% في 2018 من 1.9% في 2017، شهدت تونس نمواً ضعيفاً بنسبة 1% في 2019. وكان السبب في ذلك هو التباطؤ الملحوظ في النمو الزراعي، وانكماش التصنيع والتراجع في الخدمات. وقد تأثر النمو خلال الأشهر الأولى من عام 2020 بالشكوك السياسية المحيطة بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية خلال الربع الأخير من عام 2019، وتأخير تشكيل الحكومة والتباطؤ الملحوظ في الائتمان.

وترجع التضخم منذ النصف الثاني من عام 2018 وبلغ 5.8% في فبراير/شباط 2020 بينما ارتفعت العملة بالقيمة الاسمية ويعد تشديد السياسة النقدية من قبل البنك المركزي.

وانخفض معدل البطالة تدريجياً في عام 2019 ليصل إلى 15% في الربع الأخير، مقابل 15.5% قبل عام. وهذا المعدل أعلى بكثير بين النساء والشباب وخريجي الجامعات وفي المناطق المتأخرة.

أصبحت الافتراضات التي تم بموجبها وضع موازنة 2020 (نمو بنسبة 2.7% وأسعار خام برنت عند 65 دولاراً للبرميل) غير عملية إلى حد كبير بسبب جائحة كورونا وديناميات أسعار النفط. وستؤدي هذه التطورات إلى انكماش اقتصادي وبالتالي انخفاض الإيرادات. من ناحية الإنفاق، تشير التقديرات إلى انخفاض دعم الطاقة بشكل كبير (بما يقرب من 2% من إجمالي الناتج المحلي) في ضوء انخفاض أسعار النفط مؤخراً.

وظل العجز التجاري ثابتاً في عام 2019 حيث تباطأ نمو الواردات بشكل ملحوظ بسبب تباطؤ النمو والتضييق النقدي وتقلص الصادرات. ساعد تحسن السياحة والتحويلات المالية

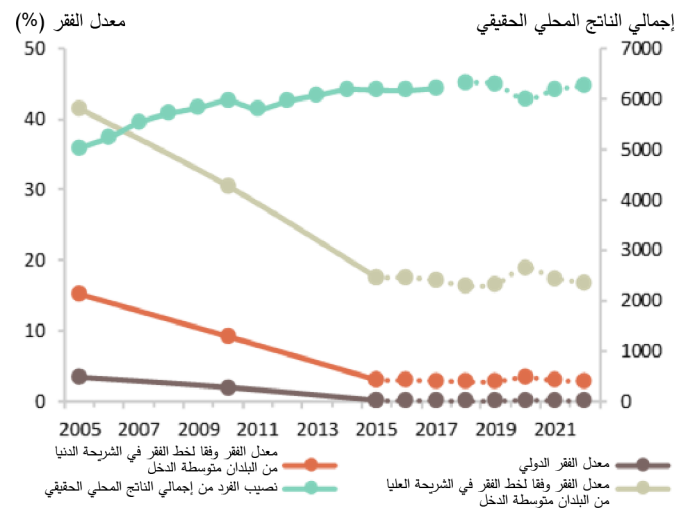
على تضيق عجز الحساب الجاري إلى 8.8% من إجمالي الناتج المحلي (مقابل 11.2% في 2018). ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً، وكان التمويل في الغالب من خلال القروض الميسرة. وساهمت تدخّلات البنك المركزي المنخفضة وتحسن أداء سوق الصرف الأجنبي في حماية إجمالي الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت حوالي 4.2 شهر من واردات السلع في العام المقبل في نهاية عام 2019. وقد ارتفع الدينار بالقيمة الاسمية بنسبة 9% تقريباً مقابل اليورو على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، ليتوقف بذلك اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض خلال عدة سنوات.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 4% في عام 2020 في سيناريو تفشي جائحة كورونا على مستوى العالم مع توقف السفر والتجارة وكذلك سلوكيات التباعد الاجتماعي، وكلها يؤثر على النمو الاقتصادي. تقترض هذه التوقعات من شهرين إلى 3 أشهر من الابتعاد الاجتماعي، وقيود السفر خلال الصيف مما أدى إلى تقلص كبير في قطاع السياحة، وبدء الإنتاج التدريجي في حقل نوارة. تخضع التوقعات لمخاطر الهبوط الرئيسية التي تتعلق بشكل رئيسي بجائحة فيروس كورونا.

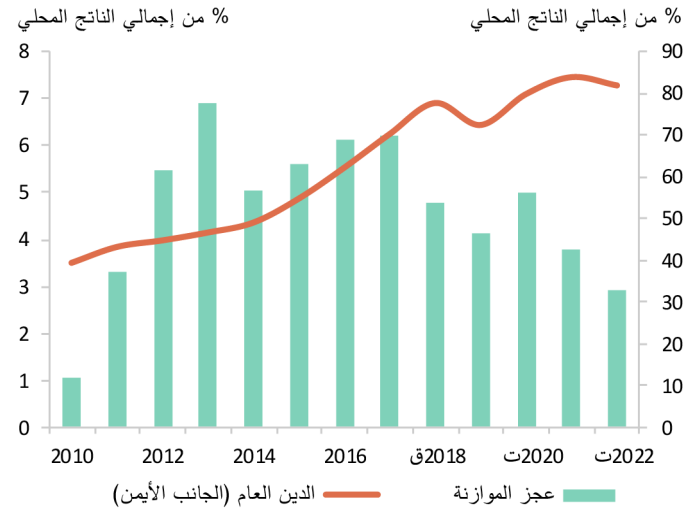
ومن المتوقع أن يستمر التضخم في الانخفاض في ظل توقعات بانخفاض أسعار النفط واستمرار السياسة النقدية المشددة. ويمكن أن ترتفع الضغوط التضخمية في سيناريو استمرار تعطل التدفقات التجارية مع أوروبا والصين، الأمر الذي قد يجبر المستوردين على تعديل سلاسل التوريد الخاصة بهم والشراء من البلدان التي يحتمل أن تكون أعلى

الشكل 2 تونس / معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي



المصادر: البنك الدولي. ملاحظات: انظر الجدول 2.

الشكل 1 تونس / عجز الموازنة والدين



المصادر: وزارة المالية التونسية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

المخاطر والتحديات

تونس لا تزال تعتمد في الغالب على التمويل متعدد الأطراف. وعلى الصعيد المحلي، هناك مخاطر إضافية تتعلق باستمرارية الإصلاحات (في ضوء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة)، والتوترات الاجتماعية السياسية، وتدهور الأمن؛ والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على الاستثمار والسياحة. كما أن انتشار الآثار غير المباشرة للاضطرابات في البلدان المجاورة قد يكون له تأثير على الاستقرار الاقتصادي.

وإذا تحقق أي من هذه المخاطر، فسوف تتأثر رفاهة الأسرة، وخاصة الأسرة الضعيفة التي يتجاوز استهلاكها خط الفقر قليلاً. ويعتبر ما يقرب من 17% من تعداد السكان (أي حوالي 1.9 مليون تونسي) من الفئات المحرومة، إذا ما طبقنا تعريف 'الحرمان' باعتباره العيش تحت مستوى 5.5 دولار أمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية. ووفقاً لأحدث التقديرات، قد تزيد الصدمة الاقتصادية هذه النسبة إلى 19% أو أكثر؛ ومن المرجح أن ترتفع هذه النسبة بشكل أكبر حيث يتم تعديل التوقعات في الأسابيع القادمة.

تتعلق المخاطر الرئيسية التي تواجه تونس بجائحة كورونا وتقلب أسعار النفط العالمية. إذ سيؤدي تفاقم الجائحة عالمياً إلى مزيد من التدهور في التوقعات الاقتصادية العالمية، واستمرار تعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى فرض قيود لفترة أطول من المتوقع عالمياً ومن جانب تونس على السفر والنشاط الاقتصادي جنباً إلى جنب مع سلوك التعاقد الاجتماعي الذي سيخفض الاستهلاك المحلي. سيؤثر ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي في تونس، ولا سيما السياحة والصادرات، مما يؤدي إلى زيادة التباطؤ في النمو وخلق فرص العمل والإيرادات الحكومية، فضلاً عن الزيادات المحتملة في أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم. وسيكون لذلك آثار ضارة على أرصدة حساب الموازنة والحساب الجاري ووضع الاحتياطي الأجنبي، إلى جانب احتمال انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات بسبب الجائحة. إن توقف الانخفاض الأخير في أسعار النفط العالمية سيؤثر على حسابات الموازنة والحسابات الخارجية. ويمكن أن يؤدي توقف الأسواق المالية العالمية وتعطل النشاط الاقتصادي في عدد قليل من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط إلى زيادة الصعوبات في تمويل عجز الموازنة والموازن الخارجية، لكن

تكلفة. ومن المتوقع أن يبقى معدل الفقر دون تغيير حول 3% باستخدام خط الفقر البالغ 3.2 دولار للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية وحول 0.3% باستخدام خط الفقر الدولي.

إن استهداف عجز الموازنة عند 5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 يعتمد إلى حد كبير على تطور جائحة كورونا وتأثيرها على السياحة والاقتصاد بشكل أوسع، بالإضافة إلى ديناميكيات أسعار النفط. وقد يصل عجز الموازنة لعام 2021 إلى 3.8% من إجمالي الناتج المحلي بافتراض انخفاض كبير في الإنفاق على دعم الطاقة وإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة من قبل الحكومة الجديدة. وسيلعب الدين العام ذروته في عام 2021 عند 84.2% من إجمالي الناتج المحلي قبل أن يبدأ في الانخفاض على افتراض استمرار زخم الإصلاح الحكومي.

بدءاً من عام 2020، يمكن أن يسهم انخفاض أسعار النفط، وبدء تشغيل حقل غاز نورة، في الحد بشكل كبير من العجز التجاري حيث يشكل قطاع الطاقة حوالي 40% من هذا العجز. سيتحسن عجز الحساب الجاري تدريجياً عند خط الأساس مع انخفاض تكاليف استيراد الطاقة، مما يعوض الخسائر المحتملة في عائدات السياحة والتحويلات الناتجة عن جائحة كورونا.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 تونس / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2022 ت	2021 ت	2020 ت	2019 ق	2018	2017	
2.2	4.2	-4.0	1.0	2.7	1.9	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.7	4.1	-4.0	0.9	2.1	2.5	الاستهلاك الخاص
1.1	-0.3	0.9	0.3	0.2	0.3	الاستهلاك الحكومي
1.1	3.9	-11.4	-12.3	2.0	0.3	إجمالي الاستثمار في رأس المال الثابت
2.6	3.1	-3.5	-5.0	4.4	4.6	الصادرات والسلع والخدمات
1.2	1.5	-4.2	-8.6	1.7	3.5	الواردات والسلع والخدمات
2.2	4.2	-4.0	0.9	2.6	1.8	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.3	2.0	0.0	0.8	11.3	1.8	الزراعة
2.2	4.0	-4.2	-1.0	0.2	-0.7	الصناعة
2.2	4.6	-4.5	1.7	2.3	2.9	الخدمات
4.0	4.4	5.2	6.1	7.6	6.3	أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)
-6.8	-7.0	-7.2	-8.8	-11.2	-10.2	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-2.9	-3.8	-5.0	-4.1	-4.8	-6.1	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
82.2	84.2	80.1	72.6	77.9	70.4	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.4	-0.5	-1.8	-0.9	-2.1	-3.7	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.2	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) ^{٢٠١٣}
2.9	3.0	3.4	2.9	2.8	3.0	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ^{٢٠١٣}
16.9	17.4	18.9	16.6	16.3	17.1	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) ^{٢٠١٣}

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ق = تقديرات، ت = توقعات.

(أ) رصيد المالية العامة باستثناء المنح وحصيلة الخصوصة والأصول المصدرة.

(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحايد (2015)، حيث أن أثر التغير = 1 (path-through) يستند إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

(ج) البيانات الفعلية: 2015. التنبؤات الآتية: 2016-2019. التوقعات من 2020 إلى 2022.